٥٦ ....
١١:٣٣
bhs_ns_30

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعاتُ ، ورأيت أذرعاتَ ، ومررت بأذرعاتَ » ، ويروى قوله :

١٢ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

---

١٢ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِي

اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعيد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعيد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعات » بلد فى أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

الشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا فى تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد ؛ فهو فى اللفظ جمع ، وفى المعنى مفرد . ويروى فى هذا البيت بالأوجه الثلاثة التى ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين فى جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو فى مقابلة النون التى فى جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد فى الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذى يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين — وهم جماعة منهم المبرد والزجاج — فقد لاحظوا فيه أمرين : أولها أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهة شبها ؛ فمن جهة كونه=

١١:٣٤
bhs_ns_30

النَّكِرَةُ وَالمَعْرِفَةُ (١)

نَكِرَةٌ : قَابِلُ أَلْ ، مُؤَثِّرًا ، أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا (٢)

النكرة : ما يقبل « أل » وتؤثِّر فيه التعريفَ ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل « أل » (٣) فمثالُ ما يقبل « أل » وتؤثر فيه التعريفَ « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ، واحترز بقوله : « وتؤثر فيه التعريفَ » مما يقبل « أل » ولا تؤثر فيه التعريفَ ، كَعَبَّاس علماً ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاس ، فتُدْخِلُ عليه « أل » لكنها لم تؤثر فيه التعريفَ ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه] ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل « أل » ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو : « جاءني ذُو مَالٍ » أي : صاحِبُ مال ، فَذُو : نكرةٌ ، وهي لاتقبل « أل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أل » نحو الصاحب .

* * *

(١) أصل النكرة مصدر « نكرت الرجل » — بكسر الكاف — وفي القرآن الكريم (فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة) وأصل المعرفه مصدر « عرفت الرجل » من باب ضرب — أو يكون أصل النكرة اسم مصدر « نكرت » بتشديد الكاف ، والمعرفة اسم مصدر « عرفت » بتشديد الراء — ثم نقل كل منهما : الأول اسما للاسم المنكر ، والثاني اسماً للاسم المعرف ، وهما حينئذ اسما جنس ، وليس علمين ، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كحمزة وطلحة .

(٢) « نكرة » مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم ، أو لكونها جارية على موصوف محذوف ، أي : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هي المحدث عنها وقابل مضاف ، و « أل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من أل « أو » عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ذكرا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أل ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لاتقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل ، وذلك أربعة أشياء : الحال في نحو « جاء زيد راكبا » والتمييز =

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَهُمْ ، وَذِى ، وَهِنْدَ ، وَابْنِي ، وَالْغُلَامِ ، وَالذِى[1]

أى : غيرُ النَّكِرَةِ المعرفةُ ، وهى ستة أقسام : المضمر كَهُمْ ، واسم الإشارة كَذِى ، والعَلَمُ كَهِنْدَ ، والمُحلّى بالألف واللام كَالغُلَامِ ، والموصولُ كَالَّذِى ، ومَا أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ منها كَابْنِي ، وسنتكلم على هذه الأقسام .

* * *

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لا رجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا أو مجرور رب .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل كما قال تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة » خبر المبتدأ « كهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهم « وذى ، وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى » كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبىء عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجح عند =